



بيان صحفي

تحت الحظر حتى 4 يناير 2024، الساعة 12:30 ظهرًا بتوقيت شرق الولايات المتحدة

يحذر التقرير الاقتصادي الرئيسي للأمم المتحدة من أن فترة طويلة من النمو المنخفض تلوح في الأفق، مما يقوض التقدم المحرز في التنمية المستدامة
إن ضعف المعاملات التجارية العالمية، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وارتفاع الدين العام، واستمرار انخفاض الاستثمار، وتصادم التوترات الجيوسياسية، كلها عوامل تعرض النمو العالمي للخطر

نيويورك، 4 يناير – من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي من مستوى يقدر بنحو 2.7 في المائة في عام 2023 إلى 2.4 في المائة في عام 2024، ليتجه إلى ما دون معدل النمو قبل الوباء الذي بلغ 3.0 في المائة، وفقاً لتقرير الأمم المتحدة "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم" لعام 2024، الذي صدر اليوم. وتأتي هذه التوقعات الأخيرة في أعقاب أداء الاقتصاد العالمي الذي يفوق التوقعات بالنسبة للعام 2023. ومع ذلك، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الأقوى من المتوقع في العام الماضي قد حجب المخاطر ونقاط الضعف الهيكلية على المدى القصير.

يعرض التقرير الاقتصادي الرئيسي للأمم المتحدة توقعات اقتصادية قائمة على المدى القريب، حيث أن استمرار ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة تصعيد الصراعات وتباطؤ التجارة الدولية وتفاقم الكوارث المناخية، كلها عوامل تشكل تحديات كبيرة أمام تحقيق النمو العالمي.

تمثل احتمالات استمرار فترة طويلة من تشديد شروط الائتمان وارتفاع تكاليف الاقتراض رباحاً معاكسة قوية تواجه الاقتصاد العالمي المثقل بالديون، في حين يحتاج الاقتصاد إلى المزيد من الاستثمارات لإنعاش النمو ومكافحة تغير المناخ وتسريع التقدم نحو تحقيق [أهداف التنمية المستدامة](#).

صرح السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة، قائلاً "يجب أن يكون عام 2024 العام الذي نخرج فيه من هذا المستنقع. فمن خلال تخصيص استثمارات كبيرة وجريئة، يمكننا دفع عجلة التنمية المستدامة والعمل المناخي، ووضع الاقتصاد العالمي على مسار نمو أقوى لفائدة الجميع. كما يجب أن نعزز التقدم الذي تم إحرازه في العام الماضي من أجل تحفيز إنجاز أهداف التنمية المستدامة بتخصيص ما لا يقل عن 500 مليار دولار سنوياً في شكل تمويل طويل الأجل وميسور التكلفة للاستثمارات في التنمية المستدامة والعمل المناخي."

ضعف النمو في الاقتصادات المتقدمة والنامية

من المتوقع أن يتباطأ النمو في العديد من الاقتصادات الكبيرة المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة، في عام 2024 نظراً لارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ الإنفاق الاستهلاكي وضعف أسواق العمل، كما أن آفاق النمو على المدى القصير بالنسبة للعديد من البلدان النامية، وبالأخص في شرق آسيا وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في حالة تتدهور أيضاً بسبب تشديد الظروف المالية وتقلص الحيز المالي وتباطؤ الطلب الخارجي. وتواجه الاقتصادات منخفضة الدخل والضعيفة ضغوطاً متزايدة من حيث ميزان المدفوعات ومخاطر القدرة على تحمل الديون. كما ستكون الآفاق الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية، على وجه الخصوص، مقيدة بأعباء الديون الثقيلة، وارتفاع أسعار الفائدة، وزيادة نقاط الضعف المرتبطة بالمناخ، مما يهدد بتفويض بل وفي بعض الحالات تراجع المكاسب التي تحققت بشأن أهداف التنمية المستدامة.

التضخم يتجه نحو الانخفاض ولكن الانتعاش في أسواق العمل لا يزال متفاوتاً

من المتوقع أن ينخفض التضخم العالمي بشكل أكبر، من 5.7 في المائة في عام 2023 إلى 3.9 في المائة في عام 2024. ومع ذلك، لا تزال ضغوط الأسعار مرتفعة في العديد من البلدان، وأي تصعيد إضافي للصراعات الجيوسياسية قد يؤدي إلى ارتفاع التضخم من جديد.



يؤكد التقرير أن حوالي ربع البلدان النامية، من المحتمل أن تواجه نسب تضخم سنوية تفوق 10 في المائة في عام 2024. فمنذ يناير 2021، ارتفعت أسعار المستهلكين في الاقتصادات النامية بنسبة تراكمية بلغت 21.1%، مما أدى إلى تآكل خطير للمكاسب الاقتصادية التي تحققت بعد التعافي من وباء كورونا. وفي ظل الاضطرابات في جانب العرض والصراعات والظواهر الجوية المتطرفة، ظل تضخم أسعار المواد الغذائية المحلية مرتفعاً في العديد من الاقتصادات النامية، مما أثر بشكل متفاوت على الأسر الأشد فقراً.

أكد السيد لي جونخوا، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية قائلاً "لقد أدى استمرار معدلات التضخم المرتفعة إلى عرقلة التقدم المحرز للقضاء على الفقر، مع ما يترتب عن ذلك من آثار شديدة خاصة في أقل البلدان نمواً. ومن الضروري للغاية أن نقوم بتعزيز التعاون العالمي والنظام التجاري متعدد الأطراف وإصلاح تمويل التنمية والتصدي لتحديات الديون وزيادة تمويل العمل المناخي لمساعدة البلدان الضعيفة على تعجيل تحقيق النمو المستدام والشامل."

وفقاً للتقرير، شهدت أسواق العمل العالمية انتعاشاً متفاوتاً من أزمة الوباء، ففي الاقتصادات المتقدمة، ظلت أسواق العمل مرنة على الرغم من تباطؤ النمو. ومع ذلك، في العديد من البلدان النامية، لا سيما في غرب آسيا وأفريقيا، لم تعد مؤشرات العمالة الرئيسية، بما في ذلك معدلات البطالة، بعدُ إلى مستويات ما قبل الوباء، حيث لا تزال فجوة التوظيف العالمية بين الجنسين مرتفعة، ولا تستمر فجوات الأجور بين الجنسين فحسب، بل إنها اتسعت في بعض المهن.

الحاجة إلى تعاون دولي أقوى لتحفيز النمو وتشجيع التحول الأخضر

يتعين على الحكومات تجنب عمليات ضبط أوضاع المالية العامة التي قد تؤدي إلى نتائج عكسية، وأن تعمل على توسيع الدعم المالي لتحفيز النمو حين تظل الظروف النقدية العالمية مقيدة. ولا تزال البنوك المركزية حول العالم تواجه مقايضات صعبة في تحقيق التوازن بين أهداف التضخم والنمو والاستقرار المالي، وسوف تحتاج البنوك المركزية في البلدان النامية، على وجه الخصوص، إلى استخدام مجموعة واسعة من أدوات الاقتصاد الكلي والسياسات الاحترازية الكلية للتقليل إلى أدنى حد من الآثار غير المباشرة الناجمة عن تقييد السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة.

علاوة على ذلك، يؤكد التقرير أن هناك حاجة ماسة إلى مبادرات تعاون عالمية قوية وفعالة لتجنب أزمات الديون وتوفير التمويل الكافي للبلدان النامية، كما تحتاج البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل ذات الأوضاع المالية الهشة إلى تخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها لتجنب حلقة مزممة من ضعف الاستثمار وبطء النمو وارتفاع أعباء خدمة الديون.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من زيادة تمويل العمل المناخي العالمي على نطاق واسع، حيث أن خفض إعانات دعم الوقود الأحفوري ثم إلغائها، ومتابعة التزامات التمويل الدولية، مثل التعهد بمبلغ 100 مليار دولار لدعم البلدان النامية، وتشجيع نقل التكنولوجيا، تُعدّ أموراً بالغة الأهمية لتعزيز العمل المناخي في جميع أنحاء العالم، كما يؤكد ذلك الدور المتزايد باستمرار للسياسات الصناعية الهادفة إلى تعزيز الابتكار والقدرة الإنتاجية وبناء القدرة على الصمود وتسريع التحول الأخضر.

###

سيكون التقرير الكامل متاحاً في 4 يناير 2024، الساعة 12:30 ظهرًا بالتوقيت الشرقي للولايات المتحدة على الموقع:

<https://desapublications.un.org/>

WorldEconomyReport# الهاشتاغ:

التواصل الإعلامي:

شارون بيرش، إدارة الاتصالات العالمية بالأمم المتحدة،

Sharon Birch, UN Department of Global Communications, birchs@un.org

ليا كينيدي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة،

Leah Kennedy, UN Department of Economic and Social Affairs, kennedy1@un.org